المال السياسي.. و«الزكاة المغشوشة»

حسين الرواشدة

سألني أحد الذين قرروا خوض الانتخابات النيابية القادمة: هل يجوز ان أؤجل دفع زكاة اموالي لموعد قريب من بدء الدعاية الانتخابية؟ كنت - بالطبع - ادرك انه يعرف الاجابة ، لكنني نصحته بأن يتوجه بالسؤال الى دائرة الافتاء العامة او الى احد فقهائنا الذين يثق بهم.

سؤال صاحبنا ذكرني بحادثة طريفة حصلت مع احد النواب في المجلس الاخير ، فقبل موعد الانتخابات بشهور تحرك وسط دائرته الانتخابية بشكل مفاجيء ، وتعمد ان يصلي كل فريضة في مسجد ما من مساجد البلدة ، وحين تنتهي الصلاة يتوجه فورا الى الامام ويسأله عن احتياجات المسجد على مسمع من المصلين ، ويدفع المطلوب ، ولأن الناس هناك - او معظمهم - لا يقبلون بيع اصواتهم بطريقة مباشرة ، قرر ان يستعين ببعض الشباب المتدينين ، واقنعهم بانه يريد ان يدفع زكاة امواله للفقراء والمحتاجين ، فاستجابوا له بحسن نية ، واعدوا قوائم بأسماء الاسر العفيفة ، وقدموا لها المبالغ التي دفعها المرشح باعتبارها زكاة ، وقد وعدهم بان هذه «الزكاة» ستدفع في كل عام في مثل هذا الوقت ، وحين حان موعدها في السنة التالية سألوه عن وعده فأجابهم بان ما لديه من مال لم يبلغ هذا العام النصاب.. وبأنه سيؤجل الدفع الى العام القادم.. او الى عام الانتخابات الجديدة.

قصة استخدام المال السياسي في الانتخابات وغيرها ليست جديدة ، لكن التغطية عليها بأقنعة دينية

، تحتاج الى اكثر من استدراك ، فأغلب الذين يتوسلون هذه الطريقة غير المشروعة هم من غير المعروفين بتدينهم ، بمعنى انهم لا يتذكرون «الدين» بما يحض عليه من صدقة وما يفرضه من زكاة وما يدعو اليه من تواصل الا في موعد الانتخابات ، وهم - بالتالي - لا يجدون - في مواجهة قواعدهم المتدينة اصلا - الا «باب» الدين لاستقطابهم والتأثير عليهم وكسب اصواتهم ، والاستدراك - هنا - يحتاج - اولا - الى فتاوى حاسمة تقرر استخدام المال السياسي ، سواء لدفع الزكاة في موعد الانتخابات او لشراء الاصوات ، وتحتاج الى تشريعات حازمة تجرّم الدافع والمدفوع له ، وتحتاج - ثالثا - الى احتشاد اجتماعي يأخذ شكل «التوقيع» على عهود اجتماعية يتبناها الناس ويتوافقون عليها لتحريم التعامل بهذه الطريقة واعتبار من يمارسها «منبوذا» وخارجا عن التقاليد الاجتماعية.

اقل ما يمكن ان يقال لمن يفكر باستخدام المال السياسي في شراء ذمم الناس واصواتهم: هذا حرام وعيب ، ولكن ماذا لو اضفنا لهذا الاستخدام المغشوش الاساءة لدين الله تعالى والتحايل على فرائضه ، وماذا لو اضفنا اليها الضحك على الناس واستغلال حاجاتهم ، وممارسة الكذب والوعود غير الصادقة؟

تلك بالطبع جرائم اخرى لا يجوز ان تمرّ بدون محاسبة ، ولا يجوز ان تبرر او تقبل تحت اي عنوان: ديني او اجتماعي او اقتصادي ، واذا كان من يستخدمها يقع تحت طائلة الرفض قانونيا واخلاقيا ودينيا ، فان من يقبلها من الناس او يساهم في تمريرها يفترض ان يقع تحت دائرة الرفض والادانة ايضا.

«المال السياسي» لا علاقة له بما ذكرنا من قيم دينية او اجتماعية.. واصحابه - بالطبع - لن تهزهم هذه الاعتبارات والنصائح والفتاوى ، لكن يهزهم - فقط - شيوع ثقافة الرفض والادانة والامتناع لدى الناس.. وحسبنا ان نبدأ من هنا ، فالدين بمقاصده ، وفرائضه ، اسمى من ان يوظف بهذه المسارب المغشوشة ، واصوات الناس «اغلى» من أن تشترى «بزكاة» غير مشروعة ، «لن ينال الله دماؤها ولحومها ولكن يناله التقوى» والمال السياسي لا يعرف التقوى اطلاقا.

×نقلا عن "الدستور" الأردنية

المال السياسي

تتنوع أنماط وأشكال المال السياسي ومساراته. وقد اختلطت أوراقه لدى البعض، فلم يعد يستطع التفريق بين أساليبه المتشعبة، والتي أصبحت عند البعض الآخر من المرشحين نهجا يسير عليه. ولا يعتقد أحد بأن المال السياسي يتمثل في شراء أصوات الناخبين بحفنة من المال الرخيص فقط أو بتقديم هدية أو خدمة معينة إلخ.. كل هذه الأساليب تعتبر واضحة ومعروفة وتشكل ماركة مسجلة لا تخفى عن الناخب البسيط الذي علمته التجارب وممارسات المرشحين المنحرفين في الانتخابات البرلمانية المتعاقبة.. إذن فعملية شراء ذمم بعض الناخبين في إطار السياق العام غير معقدة، والكشف عنها يتطلب تضافر جهود الأجهزة الأمنية والناخبين معا.. وعلى الرغم من ذلك يحرص المرشحون الخارجون عن القانون على تطوير أساليبهم وألاعيبهم للانحراف بعملية التصويت لغايات وأهداف غير شريفة، فاليقظة مطلوبة لرصدهم وضبطهم بالجرم المشهود وتقديمهم للقضاء ليصدر حكمه العادل فيهم ويخلص المجتمع من شرورهم.

لا يمكن القضاء على جريمة شراء الأصوات بشكل تام وحاسم ما لم يتصدَّ لها الناخب بقوة، كونه المعني بها في الدرجة الأولى وصاحب الحق في ممارستها وكشف المتسترين عليها والمشجعين لها من بعض المرشحين والناخبين الذين ماتت فيهم روح القيم الأخلاقية وتجسدت فيهم نزعة الفوضى وإلغاء القانون والغوغائية في الاستحواذ على أصوات الناخبين بصورة تخالف القانون والعرف الاجتماعي، وتزييف إرادة المجتمع وإدخال سلوك دخيل قوامه الرشوة والغش.. وهذا ما لم يعتد عليه المجتمع الكويتي وهو بعيد عن طبعه وتربيته.

مما لاشك فيه أن تكاليف الحملة الانتخابية باهظة وتتطلب إمكانات مادية عالية، ولا يستطيع المرشح ذو الدخل المتواضع أن يفي بمتطلباتها، لذلك يلجأ قسراً إلى الممولين الذين يعتمد عليهم، فمنهم من يمول لأجل مصلحة معينة ذات أهداف غير نزيهة، أحدها تشتيت الأصوات للتأثير على نتائج الانتخابات من أجل تحقيق الهزيمة لمرشحين آخرين لا يتفق معهم في الرؤى.. أو أسباب أخرى تتعلق في التحكم بمخرجات الانتخابات، وإيصال مجموعة من الأعضاء يمثلونه في البرلمان لتحقيق مصالحه الشخصية والامتثال لأوامره. وهناك ممولون آخرون بعيدون عن الأهداف المذكورة ويعتقدون أن تمويلهم يهدف إلى إيصال ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة، ومن أجل الكويت، ولكن ما ذنب المرشحين الذين لا يجدون من يمولهم في حين أنهم يتمتعون بإمكانات وقدرات تفوق المرشحين الآخرين، بحيث تؤهلهم للعمل البرلماني؟! فأين العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع؟ فهل يستوي أصحاب الكفاءة من عدمها لكون البعض يملك المال والآخر لا يملكه؟!

آن أوان المضي لإصدار قانون ينظم عملية التمويل والانفاق على الانتخابات وتحديد سقف وحجم ذلك الانفاق، بغرض إعطاء فرصة لمن يجد في نفسه الكفاءة لخوض غمار الانتخابات. وهذا التمويل يجب أن تكون مصادره من المال العام، وتحت رقابة الدولة المباشرة. وعلى جميع المرشحين في هذا الاطار أن يكشفوا عن مصادر تمويلهم حتى لا يكون هنالك مال سياسي ملوث، سواء من الداخل أم الخارج، يؤثر على سلوك البرلمان لاحقا، فنريد عضو برلمان حرا غير مرتهن لجهة أو لفرد.. وأن تمويل الحملة الانتخابية إذا كانت مصادرها من المال العام، وتحت رقابة الدولة، يصبح لها الأثر الكبير في تحسين مخرجات الانتخابات وتحقيق نزاهتها وتحريرها من المال الملوث الذي يؤثر فيما بعد على أداء وإنجاز بعض الأعضاء ممن خضع لأوامر الممولين له في أثناء حملتهم الانتخابية. لابد من ضبط المال السياسي كي لا يعبث بالعملية الانتخابية، أويسهم في إفساد نفوس أهل السياسة والطامحين إلى مواقعها. فهذا المال يقيّد الحريات ويؤذي العملية الديمقراطية ووجب إزاءه تفعيل الشفافية والمساءلة القانونية.. وبشكل عام نحن لا نعمم المال السياسي الملوث ونسقطه على الممولين كافة، وإنما نقصد البعض منهم ممن لوثه المال وأفسد ضميره وعقله، ونتمنى من المجلس الجديد أن يشرع قانونا لتمويل العملية الانتخابية ليضع بذلك حدا للتمويل المغرض وتحديد مصادره وتطهير الساحة الانتخابية من الفاسدين والمفسدين الذين اغتنوا بالمال الملوث ويريدون الاضرار بالديمقراطية وتحويل مقاصدها النبيلة إلى ما لا تحمد عقباه.

د. عبدالحميد الصراف

المال السياسي.. نقمة لا نعمة!!

عبدالله احمد عبدالله

● يعد المال من ضروريات الحياة للأفراد والمجتمعات على حد سواء.. فهو من مستلزمات الحياة المعيشية ينفقه الفرد في مقابل متطلبات حياته.. وتنفقه الدول لتنفيذ برامجها وخططها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية.. ولا نعتقد أن الحضارات البشرية نشأت ونمت وتطورت إلا وكان المال عنصرها الاساسي ومحور تفاعلاتها الداخلية والخارجية.. ويعرف المال بالاتجاه الذي يصرف فيه.. فالذي يصرف في قضايا وأغراض اقتصادية هو «مال اقتصادي».. وما يصرف في مهام سياسية هو «مال سياسي» وهكذا في مجالات الحياة الانسانية الأخرى.. وقد عرف المال السياسي مع تطور الدول ونظمها السياسية.. ومنذ قديم الزمن إذ أن المال السياسي الذي نقصده هو ما تنفقه الدول بمختلف نظمها لتحقيق أغراضها السياسية داخل مجتمعاتها أو في مجتمعات دول أخرى فالأخير هو ما نرغب الاشارة اليه.. لأن الدول تسعى من خلاله أما الى تحقيق وجود لها على الأرض في دول أخرى أو أنها ترى بأن مصالحها تقتضي دعم الاستقرار أو زعزعته في هذه الدولة أو تلك.. وذلك بدعم أحزاب سياسية فيها أو منظمات مجتمع مدني أو جماعات عرقية أو دينية أو أثنية.. فهي تقوم هنا بتوظيف أموالها تلك لبلوغ ما تود أن تحققه من أغراض سياسية.. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً باتت تخطط من أجل بذل أموال لاجتذاب قيادات وعناصر من حركة طالبان ودمجها في الحياة العامة.. دعماً لاستقرار الوضع السياسي والأمني في افغانستان بعد أن عجزت عن بلوغ ذلك الغرض بالوسائل المسلحة المباشرة.

وايران تستغل الاموال في اجتذاب أوساط من الشباب في دول أخرى لتحقيق وجود لها هناك يتوافق وايديولوجيتها المذهبية والاستراتيجية القومية التي تؤمن بها كما هو الحال وعلاقة ايران مع جماعة الحوثيين في اليمن والذين يهددون استقرار وأمن دول اقليم شبه الجزيرة العربية ودول الخليج خدمة للأجندة الايرانية.. أيضاً فقد وظف المال السياسي من قبل عدة دول غربية في دعم المظاهرات والاضطرابات والاحتجاجات التي شهدتها ايران في اعقاب انتخابات صيف العام ٢٠٠٩م والتي هزم فيها التيار الاصلاحي الذي تدعمه امريكا ودول أوروبا.. ولاشك أن استخدام المال السياسي في الصراعات الدولية والاقليمية له الكثير من المخاطر التي تهدد أمن الدول ووحدتها الجغرافيا والمجتمعية على الأصعدة الوطنية.. كما أنها تؤدي الى استنزاف طاقات الدول وامكاناتها المادية في الحروب الداخلية بين الأنظمة الحاكمة في الدول المستهدفة وتلك الجماعات المدعومة مالياً وعسكرياً من الخارج أو في حروب أهلية شاملة بما يؤثر سلباً على فرص التنمية فيها وما يترتب من بؤس وفقر ومعاناة تعاني منه شرائح اجتماعية مختلفة كمؤشر الى مدى فساد وخطورة المال السياسي.